



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Measuring the impact of some macroeconomic variables on the
general level of prices in Iraq for the period (2004-2020)**

Researcher: Mutawakkil Mansour Hamid
College of Administration and Economics
Tikrit University

cade.2021.77@st.tu.edu.iq

Prof. Dr. Mokheef Jassim Hamad
College of Administration and Economics
Tikrit University

mokheef_aljubury@yahoo.com

Abstract:

The research aims to identify the impact of some macroeconomic variables and the general level of prices. To maintain the general level of prices in Iraq, as this study attempts to ascertain the impact of some of the macroeconomic variables represented by (Gross Domestic Product, exchange rate, government spending, foreign currency sale window) on the general level of prices in Iraq. An annual time series extending from (2004-2020) was used, through the use of a standard model, the statistical program E-views 9). By doing a co-integration test between the dependent variable and the independent variables through (Bound test), between inflation as a variable follow and some macroeconomic variables as independent variables (Exchange rate, foreign currency selling window and GDP) and work on estimating the relationship in the short and long term using the Autoregressive Distributed Deceleration Model (ARDL).

As it was concluded through the results of the tests that there is a positive impact of some macroeconomic variables, the positive impact was on the exchange rate, the window for selling foreign currency and government spending, as it was found that they affect the general level of prices in Iraq (0.12%) and (2.2%) and (0.001%) respectively. As for the gross domestic product, it had no effect on the general level of prices.

The most important recommendations were to work on increasing investment expenditures and directing them towards weak economic sectors in order to increase the contribution of weak sectors to the gross domestic product.

Keywords: Public spending, gross domestic product, exchange rate, currency selling window, inflation.

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المستوى العام للأسعار في العراق للمدة
(2020-2004)

أ.د. مخيف جاسم حمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحث: متوكل منصور حميد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

يهدف البحث إلى التعرف على تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار، ومن أجل معرفة تأثير تلك المتغيرات الكلية على المستوى العام للأسعار تم استخدام

المنهج القياسي وتحديد كل من التأثير الإيجابي والتأثير السلبي وبالتالي العمل على معالجته إذ يُعدّ المستوى العام للأسعار (inflation) متغيراً هاماً للمحافظة على المستوى العام للأسعار في العراق، إذ تحاول هذه الدراسة التأكد من تأثير البعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الانفاق الحكومي، نافذة بيع العملة الأجنبية) على المستوى العام للأسعار في العراق. تم استخدام سلسلة زمنية سنوية ممتدة من (2004-2020)، وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي البرنامج الإحصائي (E-views 9)، وذلك من خلال عمل اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال (Bound test)، بين التضخم كمتغير تابع وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة وهي كل من (سعر الصرف و نافذة بيع العملة الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي) والعمل على تقدير العلاقة في الأمد القصير والأمد الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع المُتباطئة (ARDL).

إذ تم الاستنتاج من خلال نتائج الاختبارات أن هنالك تأثيراً إيجابياً لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، فكان الأثر الإيجابي لكل من سعر الصرف و نافذة بيع العملة الأجنبية والانفاق الحكومي، حيث وجد أنها تؤثر على المستوى العام للأسعار في العراق (0.12%) و (2.2%) و (0.001%) على التوالي، أما الناتج المحلي الإجمالي لم يكن له تأثير على المستوى العام للأسعار.

أما أهم التوصيات فكانت العمل على زيادة النفقات الاستثمارية وتوجيها نحو القطاعات الاقتصادية الضعيفة من أجل زيادة مساهمة القطاعات الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، نافذة بيع العملة، المستوى العام للأسعار.

المقدمة

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من المتغيرات في العراق لها تأثير على بعضها البعض ومن ثم على المستوى العام للأسعار سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر مع المستوى العام للأسعار، إذ إن المستوى العام للأسعار يرتبط بعلاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إذ إن زيادة الأسعار تعني زيادة قيم السلع والتي بدورها ترفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لا بد من الإشارة إليها هي سعر الصرف والإنفاق الحكومي والذان يرتبطان بعلاقة مباشرة مع التضخم.

كما يعد التضخم من المشاكل الأساسية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وبالرغم من الاهتمام الواسع بهذه الظاهرة الاقتصادية إلا أنها لا زالت تثير جدلاً واسعاً ما بين الاقتصاديين حول العالم، ويكمن الاختلاف فيما بينهم في أسباب حدوث هذه الظاهرة وكذلك أثارها على النظام الاقتصادي، ويعد التضخم أهم المؤشرات التي تقيس مدى تحكم الدولة في الاقتصاد الكلي، ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية في ما تضمن المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الكلية في المستوى العام للأسعار في العراق أما المبحث الثالث: فتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

1. مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

- أ. ماهي الآثار المترتبة لمستويات الأسعار المرتفعة في العراق؟
- ب. هل هنالك آثار سلبية من قبل المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الاسعار في العراق؟

2. هدف البحث: تهدف الدراسة إلى:

أ. دراسة الجانب المفاهيمي المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث والمستوى العام للأسعار.
 ب. قياس أثر العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدلات التضخم في العراق، وتوضيح أثر كل من (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الانفاق الحكومي، نافذة بيع العملة الأجنبية) على المستوى العام للأسعار.

3. فرضية البحث: يمكن صياغة فرضية البحث كما يلي:

أ. هناك أثر إيجابي للانفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار عند مستوى معنوي 5%.
 ب. هناك أثر إيجابي لمعدلات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار عند مستوى معنوي 5%.
 ج. هناك أثر سلبي لنافذة بيع العملة الأجنبية على المستوى العام للأسعار عند مستوى معنوي 5%.
 د. هناك أثر سلبي للناتج المحلي الإجمالي على المستوى العام للأسعار عند مستوى معنوي 5%.
 4. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية كل من (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الانفاق الحكومي، نافذة بيع العملة الأجنبية) والمستوى العام للأسعار باستخدام الطرق الإحصائية والنماذج القياسية والتي هي من الوسائل الكمية المهمة في التحليل الاقتصادي والمساعدة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية الكلية لضمان الحد من ظاهرة التضخم وتطوير آثارها السلبية على الاقتصاد.

5. هيكلة البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث ويمثل المبحث الأول الجانب النظري الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية، أما المبحث الثاني: قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمستوى العام للأسعار في العراق للمدة (2004-2020)، أما المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية

أولاً. مفهوم وأهمية الناتج المحلي الإجمالي: إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع الأنشطة الاقتصادية التي عمل أفراد مجتمع ما على إنتاجها خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة، وقد تم تطويره كمؤشر لأول مرة من قبل الاقتصادي (Simon Kuznets) وذلك ضمن تقريره الذي قدمه للكونغرس الأمريكي في عام 1934، إذ كان التقرير يناقش تقدير الإنتاج الأمريكي من السلع والخدمات كافة، وكان مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، والذي يكون مرتفعاً في حالة الرخاء ومنخفضاً في حالة الركود، لذا يستخدم الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحالي للمقارنة بين الأداء الاقتصادي للدول كما يمكن استخدامه في التنبؤ بالوضع المستقبلي (مجدي، 2021: 8).

ثانياً. أهمية الناتج المحلي الإجمالي: فكما يأتي:

- إن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك لكونه يمثل مؤشر للعديد من المفاهيم والأنشطة الاقتصادية، وتتلخص أهميته في (السلمان والبكر، 2016: 6):
1. يمثل الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً اقتصادياً مهماً يمكن استخدامه في التحليل الاقتصادي، وكذلك في وضع الخطط الاقتصادية والمالية، ورسم السياسات التنموية، فضلاً عن استخدامه في التنبؤ ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية والمستقبلية.
2. يلخص الناتج المحلي الإجمالي ما قد قام به المجتمع من نشاطات اقتصادية، وذلك خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة كاملة.

3. يشتمل الناتج المحلي الإجمالي على عوائد عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) والمتحصلة عليه من جراء مساهمتها في تكوينه.
 4. يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً للمقارنة ما بين اقتصاد دولتين أو دول عدة خاصة بما يتعلق بمستوى الأداء الاقتصادي ومفاهيم أخرى ذات صلة.
- ثالثاً. مفهوم سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف على أنه "نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى إذ تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعد العملة الأخرى السعر النقدي لها"، أما التعريف الأكثر اعتماداً، فهو التعريف الدولي والذي ينص على "إن سعر الصرف هو السعر الأجنبي للعملة المحلية معبراً عنه بالعملة الأجنبية أو كمية العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية (حسين وآخرون، 2020: 6).
- كما ويعرف سعر الصرف على "أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية"، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بنظر الاعتبار قوة العملة الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين (العباس، 2003: 4).
- ويمكن تعريفه على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
- رابعاً. مفهوم وأقسام الإنفاق الحكومي:** يمكن تعريف مفهوم الإنفاق الحكومي في كونه المصروفات التي تقوم الحكومة بإنفاقها على شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع، ويرتبط الإنفاق العام بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار، أي إن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة المستوى العام لأسعار (خضير وعبد الله، 2018: 22).
1. **أقسام الإنفاق الحكومي:** ينقسم الإنفاق الحكومي على قسمين رئيسيين هما (الجبوري والزامل، 2014: 198-200):
 - أ. **الإنفاق الاستثماري:** يعد الإنفاق الاستثماري من أهم مكونات الدخل والاستهلاك، وإن تقلباته هي سبباً لعدة تقلبات في الاقتصاد، ويعد الاستثمار العام عبارة عن تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات أو الطرق وكذلك الإضافات للمخزون من المواد الأولية وبيع وسيطة وبيع نهائية والتشييدات السكنية الجديدة خلال فترة زمنية معينة، وإن للإنفاق الاستثماري دوراً كبيراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي.
 - ب. **الإنفاق الاستهلاكي:** يشمل الإنفاق الاستهلاكي العام قسمين، الأول، هو ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وكذلك المستلزمات المرتبطة بهذه الخدمات (الأجور والرواتب ومشتريات الحكومة فضلاً عن نفقاتها العسكرية)، أما القسم الثاني، فهو النفقات التحويلية والتي تشمل (الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشاريع).

رابعاً. مفهوم واهمية نافذة بيع العملة الأجنبية: هي أحد الأساليب والأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية في الاقتصاد ذو (العمق المالي)¹ الضعيف أو المتوسط، وذلك بغية التدخل في سوق الصرف بهدف ضبط المستوى العام للأسعار وأسعار الصرف، وهي تمثل أحد أنواع مزاد العملة لكنها في اتجاه واحد فقط، ويستخدمها البنك المركزي لتغطية فجوة الطلب المحلي على العملة الأجنبية، وذلك بهدف ضبط المستوى العام للأسعار وسعر الصرف (مهدي وعبد الحسين، 2019: 134).

وتختلف عمليات السوق المفتوحة عن نافذة بيع العملة الأجنبية، إذ أن الأخيرة تقصر عملياتها على بيع البنك المركزي للعملة الأجنبية فقط، بينما تشمل عمليات السوق المفتوحة على بيع وشراء الأوراق المالية (السندات الحكومية، السندات العامة، الاذونات التجارية)، ويكون تأثيرها مباشراً على عرض النقد المتداول في السوق وعلى الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأفراد، فضلاً عن تأثيرها على سعر الفائدة، ما يعني بأن نافذة بيع العملة تعد جزءاً من عمليات السوق المفتوحة لكونها تختص ببيع النقد الأجنبي فقط، وقد شاع استخدامها في الاقتصادات الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اعتماد آليات السوق بهدف معالجة وضبط المستوى العام للأسعار (داغر ومحمد، 2017: 299-301).

وتعرف نافذة بيع العملة الأجنبية على أنها "أحد الأساليب أو الأدوات المباشرة التي تستعملها الاقتصادات الناشئة ذات العمق المالي المتوسط أو الضعيف للتدخل في سوق الصرف بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار في ظل سياسة استهداف التضخم" (راضي وآخرون، 2019: 170).

خامساً. أهداف نافذة بيع العملة الأجنبية: تسعى البنوك المركزية وخاصة في البلدان الريفية التي تستخدم هذه السياسة إلى تحقيق أهداف عدة أهمها (راضي وآخرون، 2019: 171):

1. ضبط المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية، عن طريق المحافظة على سعر صرف توازني.
 2. تحقيق التوازن في السوق النقدية وتحسين فرص الاستقرار المالي.
 3. تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي يحتاجها السوق.
 4. توحيد أسعار الصرف.
 5. رفع القدرة الشرائية من خلال تحسين الدخل الحقيقي لذوي الدخل المحدودة.
 6. تعد مصدر لتمويل المصارف بالعملة الأجنبية لتمكينها من إجراء تحويل المبالغ بالعملات الأجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
- سادساً. مفهوم المستوى العام للأسعار: يقصد بالمستوى العام للأسعار بمتوسط أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، أي إن المستوى العام للأسعار خلال سنة معينة يعني متوسط أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في تلك السنة (بعلي ونابلي، 2019: 23).

¹ العمق المالي: وهو مجموع الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، راجع (الشيخلي، 2019: 23)

وقد كان المستوى العام للأسعار محل جدل ونقاش دائم خاصة ما بين المدارس الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتهم النظرية الكلاسيكية التي أسندت التغيرات في الدخل والتوظيف إلى عرض النقود، وبالتالي تؤدي تلك التغيرات إلى التغير في الأسعار، أما النظرية الكينزية فقد أسندت التغير في الأسعار للتغير في سعر الفائدة، أما النظرية النقدية فقد بينت بأن للسياسة النقدية أثر في مستوى الأسعار لكنه في المدى الطويل، وكذلك بين الكلاسيكيون الجدد بأن التغير في الأسعار يعود للإجراءات النقدية غير المتوقعة وذلك بسبب عدم توفر المعلومات الكافية (حميدة ومحمد، 2021: 102).

ويعرف على أنه "حركة صعودية ذاتية ومستمرة للمستوى العام للأسعار، ناتجة عن اختلال بين فائض الطلب الكلي الزائد عن العرض الكلي، وعن اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تؤدي إلى تدهور في القوة الشرائية للنقود (عزري، 2020: 80). ويعرف الباحثان التضخم بأنه يمثل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وهو حالة يسببها الاداء الاقتصادي من خلال السياسات والممارسات الرأسمالية والتي تعكس حالة من حالات الفوضى الاجتماعية لبعض فئات المجتمع والتي تكون غير قادرة على اشباع حاجاتها الأساسية وتكون أوضاعهم الاقتصادية مهددة مما يترتب عليها آثار اجتماعية سلبية.

سابعاً. علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمستوى العام للأسعار:

1. علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالمستوى العام للأسعار: إن العلاقة المتفق عليها على نطاق واسع في الاقتصاد الكلي ما بين الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار هي أن انخفاض المستوى العام للأسعار هو شرط ضروري لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الجدل حول العلاقة الدقيقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا يزال قائماً، وإن مسألة وجود الارتباط فيما بينهما قد لاقى اهتماماً كبيراً، وقد قدمت مدارس الفكر المختلفة دلائل مختلفة عن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، إذ يعتقد بعضهم أن التضخم ضروري للنمو الاقتصادي، بينما يرى النقديون بأن التضخم يضر بالنمو الاقتصادي (Qaiser & Kasim, 2009: 1).

وقد بينت العديد من الدراسات التجريبية في الدول الصناعية والمتقدمة أن العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة سلبية، وعلى العكس من ذلك، وجدت الدراسات التي تركز على البلدان النامية وجود علاقة إيجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي (Svigir & Milos, 2017: 91).

2. علاقة سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار: تبرز العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من خلال قناة تخفيض قيمة العملة المحلية، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار محلياً نتيجة ارتفاع الواردات، إلا أن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، وبدائل الواردات محلياً (سويح وبن طيرش، 2020: 178).

إن تخفيض سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الصادرات، وذلك من خلال الزيادة التي ستحصل في أسعار السلع الأجنبية، ويؤدي ذلك إلى تحوّل الانفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية (عوض ومهدي، 2021: 229-230).

3. **علاقة الإنفاق الحكومي بالمستوى العام للأسعار:** تتمثل العلاقة ما بين الإنفاق الحكومي في أهم آلية لانتقال أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار وتحديدًا في البلدان النامية، وذلك من خلال إجمالي الطلب، إذ يرتفع الطلب الكلي من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص، وبالنظر إلى عدم مرونة إجمالي العرض في الأجل القصير، لذا تؤدي الزيادة في إجمالي الطلب إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (Tai, 2014: 5).

المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الكلية في المستوى العام للأسعار في العراق

إن عملية قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في النموذج تتطلب العديد من الاختبارات الأولية كاختبار السكون لمعرفة النموذج الذي سيتم استخدامه في قياس العلاقة للمتغيرات المؤثرة في المتغير التابع، والعمل على توضيح العلاقة قصيرة وطويلة الأجل أن وجدت وذلك استخدام البرنامج القياسي (E-views9) ونتيجة لصغر عدد المشاهدات (obs=17) تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية وذلك من خلال (cubic) لتصبح عدد المشاهدات (obs=68) وتم تحويلها كالآتي:

وهنا يتم تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع الداخلة ضمن النموذج الاقتصادي القياسي، وفيما يأتي وصف المتغيرات الداخلة في النموذج وكما يأتي:

1. المتغير التابع: معدلات التضخم: ويعبر عن معدل ارتفاع الاسعار.
2. المتغيرات المستقلة: وتقسم على ما يأتي:
 - أ. الناتج المحلي الإجمالي: ويرمز له (GDP) ويقاس بالدينار العراقي.
 - ب. نافذة بيع العملة الأجنبية: ويتم قياسها من خلال عمليات بيع الدولار مقابل الدينار.
 - ج. الإنفاق الحكومي: ويقاس بالمليار دينار عراقي
 - د. سعر الصرف: ويعبر عن عدد الوحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار).

أولاً. **نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة:** يتم التأكد أولاً من سكون جميع متغيرات النموذج للتأكد فيما إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة أو اتجاه عام (بوجانة وآخرون، 2018: 96-97) من خلال اختبارات السكون وكما يأتي:

1. اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey Fuller): إن اختبار ديكي-فولر يتم استخدامه لبيان سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج، إذ إن هذا الاختبار يختبر الفرضية العدم (H_0) والتي تنص على أن السلسلة الزمنية غير ساكنة عند حدود الثقة 5%، يعني أن السلسلة تحتوي على مشكلة جذر الوحدة، والفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أن السلسلة ساكنة عند حدود الثقة 5% وهذا يعني عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، والجدول رقم (1) يوضح نتائج هذا الاختبار وكما يأتي:

الجدول (1): اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
<u>At Level</u>						
With Constant	t-Statistic	INF	EX	EXCH	WS	GDP
	Prob.	-1.8167	-1.8018	-5.0288	-1.7100	-1.9036
With Constant & Trend	t-Statistic	n0	n0	***	n0	n0
	Prob.	0.3693	0.3766	0.0001	0.4217	0.3288
Without Constant & Tren...	t-Statistic	-1.8744	-2.0534	-5.6143	-1.2752	-1.3554
	Prob.	0.6560	0.5617	0.0001	0.8855	0.8649
Without Constant & Tren...	t-Statistic	n0	n0	***	n0	n0
	Prob.	0.0526	0.6855	0.4655	0.6694	0.7422
<u>At First Difference</u>						
With Constant	t-Statistic	d(INF)	d(EX)	d(EXCH)	d(WS)	d(GDP)
	Prob.	-6.2204	-8.0518	-9.3015	-8.0767	-8.1088
With Constant & Trend	t-Statistic	***	***	***	***	***
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Without Constant & Tren...	t-Statistic	-6.2271	-8.0521	-9.2905	-8.1963	-8.2992
	Prob.	***	***	***	***	***
Without Constant & Tren...	t-Statistic	-6.2133	-8.0623	-9.3654	-8.0623	-8.0623
	Prob.	***	***	***	***	***
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 9.

***توضح لنا سكون السلاسل الزمنية عند مستوى معنوي 5%.

***توضح لنا سكون السلاسل الزمنية عند مستوى 1%.

وفقاً لاختبار يكي فولر المطور في الجدول رقم (1) فإن النتائج تدل على أن المتغير التابع (التضخم) كان غير ساكن عند مستواه الأصلي وقد أصبح ساكناً عند الفرق الأول حيث كانت الاحتمالية له (0.0000) وهي أقل من الـ 5% عند كل من (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه، بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)، وان جميع المتغيرات المستقلة (التضخم، النفقات، نافذة بيع العملة، الناتج المحلي الاجمالي) كانت غير ساكنة ايضاً عند مستواها الأصلي وأصبحت ساكنة عند الفرق حيث كانت الاحتمالية لهم (0.0000) وهي أقل من الـ 5% عند كل من (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه، بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)، أي ضمن حدود الثقة الـ 5% باستثناء متغير (سعر الصرف) الذي كان ساكناً عند المستوى الأصلي حيث كانت الاحتمالية له (0.0001) وهي أقل من الـ 5% عند كل من (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه) أي ضمن حدود الثقة الـ 5%.

2. اختبار فليبس- بيرون Phillips Perron (PP): أن اختبار فليبس بيرون هو اختبار آخر يختبر سكون السلاسل الزمنية وعادة ما يتم استخدامه لاختبار سكون السلاسل الزمنية القصيرة، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5% نقوم بقبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون السلسلة الزمنية أو العدم في كون الاحتمالية اكبر من 5% أي عدم سكون السلسلة الزمنية، والجدول رقم (2) يوضح لنا نتائج الاختبار وكما يأتي:

الجدول (2): اختبار فيليبس-بيرون (pp) لمتغيرات النموذج في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
With Constant	t-Statistic	INF	EX	EXCH	WS	GDP
	Prob.	-2.3665	-1.8109	-5.1388	-1.7100	-1.9027
With Constant & Trend	t-Statistic	n0	n0	***	n0	n0
	Prob.	0.1550	0.3723	0.0001	0.4217	0.3292
Without Constant & Tren...	t-Statistic	-2.7928	-2.1835	-5.8562	-1.2752	-1.3554
	Prob.	0.2051	0.4906	0.0000	0.8855	0.8649
Without Constant & Tren...	t-Statistic	n0	n0	***	n0	n0
	Prob.	0.0240	0.6855	0.5146	0.6694	0.7422
At First Difference						
With Constant	t-Statistic	d(INF)	d(EX)	d(EXCH)	d(WS)	d(GDP)
	Prob.	-8.0209	-8.0518	-24.8983	-8.0767	-8.1088
With Constant & Trend	t-Statistic	***	***	***	***	***
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
Without Constant & Tren...	t-Statistic	-7.9797	-8.0521	-44.8174	-8.1984	-8.3137
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
Without Constant & Tren...	t-Statistic	***	***	***	***	***
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 9.

***توضح لنا سكون السلاسل الزمنية عند مستوى معنوي 5%.

***توضح لنا سكون السلاسل الزمنية عند مستوى 1%.

وفقاً لاختبار فيليبس-بيرون في الجدول رقم (2) فإن النتائج تدل على أن المتغير التابع (التضخم) كان غير ساكن عند مستواه الأصلي وقد أصبح ساكناً عند الفرق الأول حيث كانت الاحتمالية له (0.0000) وهي أقل من الـ 5% عند كل من (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه، بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)، وإن جميع المتغيرات المستقلة (التضخم، النفقات، نافذة بيع العملة، الناتج المحلي الإجمالي) كانت غير ساكنة أيضاً عند مستواها الأصلي وأصبحت ساكنة عند الفرق حيث كانت الاحتمالية لهم (0.0000) وهي أقل من الـ 5% عند كل من (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه، بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)، أي ضمن حدود الثقة الـ 5% باستثناء متغير (سعر الصرف) الذي كان ساكناً عند المستوى الأصلي حيث كانت الاحتمالية له (0.0001) وهي أقل من الـ 5% عند كل من (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه) أي ضمن حدود الثقة الـ 5%، وبهذا سيتم الاعتماد في التحليل القياسي على الأنموذج (ARDL) والذي شرطه الأساسي هو (أن تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى الأصلي لها أو عند الأخذ بالفرق الأول، أو أن يكون أحدهما ساكناً عند المستوى الأصلي والآخر ساكناً عند يتم أخذ الفرق الأول، وبهذا نكون قد استوفينا شرط نموذج (ARDL).

ثانياً. تقدير النموذج وفقاً لطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL): إن نموذج ARDL يشترط أن تسبق اختبارات سكون السلاسل الزمنية وأن تكون السلاسل الزمنية ساكنة أما

عند الـ (level) أو عند الـ (1st difference)، وبذلك تم إجراء التقدير وكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) وكما يأتي:

الجدول (3): نتائج تقدير نموذج ARDL

R-squared	0.860756	Mean dependent var	2.000000
Adjusted R-squared	0.834484	S.D. dependent var	4.180453
S.E. of regression	1.700763	Akaike info criterion	4.055190
Sum squared resid	153.3075	Schwarz criterion	4.426248
Log likelihood	-118.7661	Hannan-Quinn criter.	4.201368
F-statistic	32.76272	Durbin-Watson stat	1.617565
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 E-Views.

يتضح من الجدول رقم (3) أن النموذج يعد مقبول وخالي من مشكلة الانحراف الزائف، بلغت معامل التحديد أو ما تعرف بالقوة التفسيرية 86%، أي أن المتغيرات المستقلة (النفقات، سعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، نافذة بيع العملة الاجنبية) تفسر 86% من التغيرات التي قد حصلت في المتغير التابع (معدلات التضخم)، كما أن قيمة إحصائية (D-W) كانت (1.6) وتدل على أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

وبلغت احصائية فيشر (32.7) وباحتمالية (0.000000)، وإن فترات الابطاء المثلى والتي يختارها النموذج تلقائياً كانت (4, 0, 0, 1, 1)

ثالثاً. اختبار التكامل المشترك: إن هذا الاختبار يبين لنا العلاقة التكاملية بين المتغيرات التابعة والمستقل (علاقة تكامل مشترك) وأن اختبار التكامل المشترك الذي يتم استخدامه في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) هو اختبار (Bound Test) أي اختبار الحدود والذي يعتمد على القيمة الاحصائية لفيشر إذ يتم مقارنه احصائية فيشر مع الحدود الدنيا والعليا (Critical Value Bounds) عند مستوي معنوي (1%، 2.5%، 5%، 10%) والتي وضعها وقدرها الاقتصادي باسيران، والجدول رقم (4) يوضح لنا نتائج التكامل المشترك وكما يأتي:

الجدول (4): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.245833	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 E-Views.

يتضح من الجدول رقم (4) بأن هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (معدل التضخم) والمتغيرات المستقلة كلاً من (الانفاق الحكومي، سعر الصرف، نافذة بيع العملة، الناتج المحلي الإجمالي) وبهذا سوف يتم قبول الفرضية البديلة، والتي توضح لنا بأن هنالك علاقة تكامل مشترك وهذا ما تؤكده لنا قيمة (F) المحسوبة التي كانت قيمتها (6.245833) وهي أكبر من الحدود الحرجة جميعها للحد الأعلى I(1) Bound والتي بلغت (5.06) و أكبر من قيمة الحد الأدنى Bound I(0) والتي بلغت (2.45) عند مستوى معنوية (1%، 2.5 %، 5%، 10%)، وأن التفسير الاقتصادي لوجود علاقة التكامل المشترك يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

رابعاً. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: إن نموذج تصحيح الخطأ ينقسم على قسمين، القسم الأول يحتوي على معاملات الأجل القصير والقسم الثاني يحتوي على معاملات الأجل الطويل واحتمالاتها المختلفة، والمبينة في الجدول رقم (5) والتي توضح لنا أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكما يلي: يتضح من القسم الأول من الجدول رقم (5) معاملات الأجل القصير، والتي توضح العلاقة قصيرة الأجل إذ نلاحظ عدم وجود تأثير للناتج المحلي الإجمالي إذ إن ارتفاع قيمته أو انخفاضها لن تؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع التضخم في العراق، وإن الاحتمالية له كانت أكبر من 5%، أي إنه غير مقبول، وهذا لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

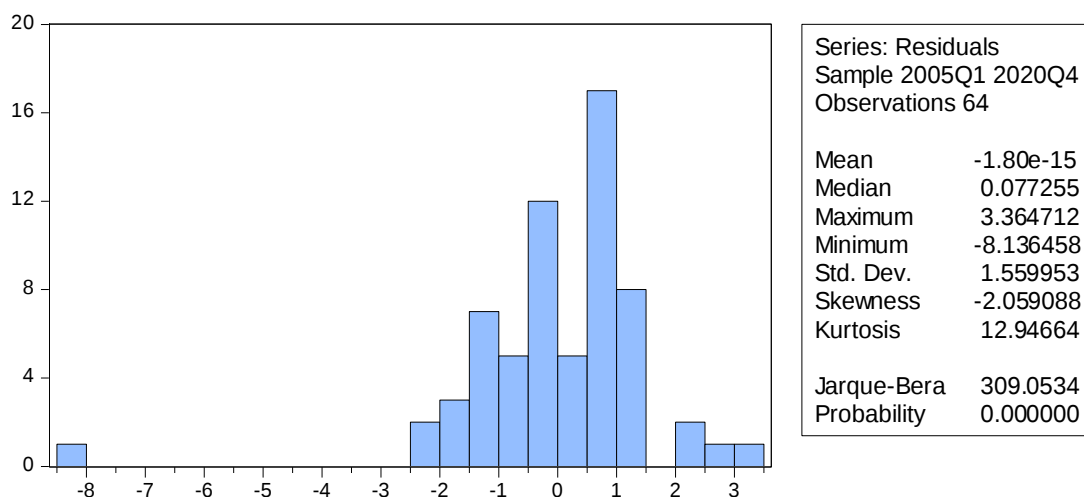
ونلاحظ الأثر الإيجابي لسعر الصرف إذ إن ارتفاع قيمته بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.12% وأن هذا الأثر الإيجابي لسعر الصرف كان معنوياً عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0453).

الجدول (5): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير والطويل) وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.414753	0.127345	3.256919	0.0020
D(INF)	0.412480	0.127746	3.228915	0.0021
D(INF)	0.414945	0.127315	3.259205	0.0020
D(GDP)	0.000000	0.000000	0.846817	0.4009
D(EXCH)	0.001290	0.001708	0.755114	0.0453
D(EX)	0.000001	0.000000	4.098099	0.0001
D(WS)	-0.022724	0.004088	-5.559436	0.0000
CointEq(-1)	-0.765985	0.141530	-5.412179	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.000000	0.000000	0.872954	0.3866
EXCH	0.001684	0.002253	0.747181	0.0458
EX	0.000000	0.000000	1.471339	0.1471
WS	-0.015432	0.002605	-5.924722	0.0000
C	4.921330	3.435101	1.432659	0.1578

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 9.

- كما يتضح من الجدول رقم (5) الأثر الايجابي للنفقات الفعلية للحكومة إذ إن ارتفاع قيمته بمقدار مليون دينار تؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة 0.001% وأن هذا الأثر الايجابي للإنفاق الحكومي كان معنوياً عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0001).
- كما يتضح الأثر العكسي لنافذة بيع العملة الاجنبية إذ إن ارتفاع مبيعاتها بمقدار مليار دينار سنوياً تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بنسبة 2.2% وأن هذا الأثر العكسي لنافذة بيع العملة كان معنوياً عند مستوى (5%)، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0000).
- أما في العلاقة طويلة الأجل فأن معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) كانت قيمتها (سالبة واقل من الواحد ومعنوية) أي تتوافق مع شرط تصحيح الخطأ من ناحية القيمة والإشارة والمعنوية، حيث أن قيمته (-0.765985)، إذ إن سرعة التكيف أو التصحيح كانت (1/0.76) وهذا يعني أن الاختلالات أو المشكلات التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها وتكييفها في الأجل الطويل بمدى (سنة واحدة وثلاثة اشهر)، وكانت نتائج العلاقة طويلة الأجل كما يأتي:
1. عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين (الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم) وهذا مطابق للمنطق الاقتصادي العراقي كون العراق يمتلك جهاز انتاجي ضعيف وبالتالي التضخم يكون بسبب انخفاض قيمة سعر الصرف أو السلع المستوردة.
 2. وجود علاقة طردية موجبة طويلة الأجل بين (سعر الصرف ومعدل التضخم) فكلما زاد سعر الصرف (انخفضت قيمته) ارتفعت معدلات التضخم، وهذا يتطابق مع واقع الاقتصاد العراقي. إذ إن ارتفاع قيمة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار وبالتالي معدلات التضخم بنسبة 0.16%، وهذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى 5%.
 3. عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين (الانفاق الحكومي ومعدل التضخم)، كون الانفاق يتسرب إلى الخارج من اجل الحصول على مستوردات وذلك بسبب ضعف الجهاز الانتاجي في العراق.
 4. وجود علاقة طردية موجبة طويلة الأجل بين (نافذة بيع العملة الاجنبية ومعدل التضخم)، إذ إن ارتفاع مبيعات النافذة بمليار دولار سنوياً يؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار 1.5% في المدى الطويل وهذه العلاقة معنوية عند مستوى 5%، وهذا معاكس لواقع الاقتصاد العراقي.
- خامساً. اختبارات جودة النموذج:** تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:
1. **التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:** إن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي يعتمد بشكل عام على الاحتمالية الاحصائية لـ (Jarque-Bera) والتي تكون إما أقل من 5% أو أكبر من 5%، فنقوم بالقبول على الفرضية الصفرية القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا ما كانت الاحتمالية ينسبه أصغر من الـ 5%، وبالتالي نعمل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي النموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا ما كانت الاحتمالية أقل من الـ 5%، وقد كانت النتيجة الموضحة في الشكل رقم (1)، إذ يتضح أن الاحتمالية كانت (0.00000) وهي اصغر من من الـ 5%، نتيجة وجود بعض القيم التي تعتبر متطرفة في المتغيرات المستقلة نتيجة احداث 2014 (الحرب مع التنظيمات الارهابية)، والتي أدت إلى حدوث صدمة في البيانات للمتغيرات الكلية الاقتصادية في العراق.



الشكل (1): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 9.

2. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL: يستخدم في هذه الحالة اختبار LM والذي يعتمد أيضاً على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 والذي تبين نتائجه الجدول رقم (6) وكما يأتي:

الجدول (6): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.484654	Prob. F(2,51)	0.0934
Obs*R-squared	5.682324	Prob. Chi-Square(2)	0.0584

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 9.

يتضح من الجدول رقم (6) القيمة الاحتمالية (لمربع كاي) والتي بلغت (0.0584) ومن خلالها يتم بقبول الفرضية العدمية التي توضح أن الانموذج المستخدم لا يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، كما نعمل عللا فرض الفرضية البديلة والتي توضح بأن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وذلك لكونها أكبر الـ 5%.

3. اختبار ثبات تجانس التباين: يوجد العديد من الاختبارات التي توضح اختبار ثبات تجانس التباين للمتبقيات في الانموذج القياسي، ومن بين هذه الاختبارات هنالك اختبار ARCH وأن هذا الاختبار يعتمد على احتمالية مربع كاي والجدول رقم (7) يوضح نتائج الاختبار وكما يأتي:

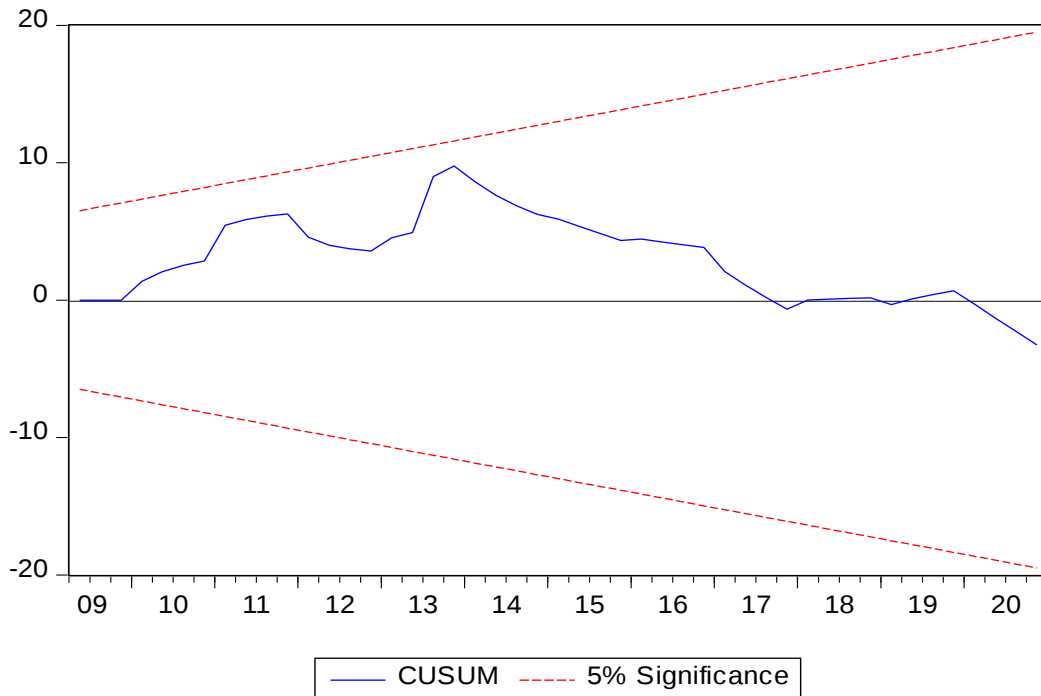
الجدول (7): اختبار ثبات تجانس التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.013787	Prob. F(1,61)	0.9069
Obs*R-squared	0.014236	Prob Chi-Square(1)	0.9050

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 9.

توضح لنا القيمة الاحتمالية (لمربع كاي) في الجدول رقم (7) الخاص بنموذج الدراسة والبالغة (0.9050) لقبولنا بالفرضية العدمية التي تنص بأن أخطاء النموذج ثابتة التباين، ورفضنا للفرضية البديلة التي تنص بأن أخطاء النموذج غير ثابتة التباين، وذلك لكونها أكبر (0.05).

سادساً. اختبارات استقرار النموذج (Stability Test): إن اختبار استقرارية النموذج يوضح طريقة استقرار النموذج القياسي من خلال استقرارية بواقي النموذج القياسي. ويتضح من الشكل رقم (2) المجموع التراكمي لبواقي النموذج، عند مستوى 5% للحدود الحرجة والتي تمثلها الخطوط الحمراء المتقطعة، كما إن بواقي النموذج توضح من خلال الخطوط الزرقاء داخل الشكل البياني وإن الاستقرار للبواقي يكمن عندما تكون بواقي النموذج (الخط الأزرق) ضمن الحدود الحرجة (الخطوط الحمراء)، ويتضح أن النموذج كان مستقراً وفقاً لاختبار (Cusum) وكما يأتي:



الشكل (2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 9.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن جميع المتغيرات الاقتصادية في الانموذج القياسي (التضخم، الانفاق الحكومي، نافذة بيع العملة، الناتج المحلي الاجمالي) لم تكن ساكنة في مستواها الاصلي وسكنت عند الفرق الاول، أي إنها اصبحت متكاملة عند $I(1)$ ، باستثناء سعر الصرف الذي كان ساكناً عند مستواه الاصلي.
2. إن الانموذج القياسي المستخدم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كان أنموذجاً سليماً خالي من مشكلة الانحراف الزائف.
3. وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكما يأتي:
 - أ. ان زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.12%، وهذا يثبت صحة فرضية البحث.
 - ب. إن زيادة نافذة بيع العملة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة 2.2%، وهذا لا يتطابق مع فرضية البحث.

- ج. إن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.001%، وهذا يثبت صحة فرضية البحث.
- د. إن زيادة أو انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة لن يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، أي إن الناتج المحلي الاجمالي لا يؤثر على المستوى العام للأسعار في المدة القصيرة، هذا لا ينطبق مع فرضية البحث.
4. وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة كلاً من (سعر الصرف، نافذة بيع العملة الاجنبية) والمتغير التابع (التضخم).
5. عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة كلاً من (الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير التابع (التضخم).
6. إن الانموذج القياسي خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك خالي من مشكلة ثبات تباين الاخطاء.
- ثانياً. التوصيات:**

1. العمل على زيادة النفقات الاستثمارية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الضعيفة من أجل زيادة مساهمة القطاعات الضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي.
2. زيادة فرص الاستثمار، إذ إن واجب الحكومة هو تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار.
3. العمل على استخدام سياسات اقتصادية فعالة ومناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والذي يعمل على توفير فرص عمل للعاطلين من جهة وزيادة الانتاجية من جهة اخرى.
4. تخفيض سعر الدولار المباع من قبل نافذة العملية الذي يوجه لشراء السلع الاستثمارية من جهة وزيادة سعر الدولار الموجه لزيادة السلع الاستهلاكية بدافع زيادة الانتاج المحلي من اجل تغطية الطلب المحلي وسد نقص الطلب الحاصل في الداخل والذي تغطيه الاستيرادات في الوقت الحالي.
5. عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، والعمل على تنويع مصادر الدخل وذلك لأن النفط مصدر ناضب فضلاً عن أن النفط هو حق من حقوق الاجيال اللاحقة، لذلك يجب عدم زيادة الاستخراجات النفطية وتحديد نسبة معينة للاستخراج سنوياً.
6. المحافظة على سعر الصرف العراقي من خلال اعتماد سعر صرف موازي لا يؤثر على الطبقات ذات الدخل المحدود ولا يآثر على إيرادات الحكومية، علماً أن أغلب إيرادات الحكومية هي دولار نفطي فزيادة سعر الصرف تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية بالعملة المحلية عن طريق رفع سعر الصرف الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية من جهة ورفع المستوى العام للأسعار من جهة أخرى.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الجبوري، بتول مطر، والزاملي، دعاء محمد، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014.
2. الجريدي، محمد علي، دراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والمستوى العام للأسعار، دراسة تحليلية وقياسية في الاقتصاد الليبي، للمدة (1970-2018)، بحث منشور، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، المجلد 1، العدد 5، ليبيا، الزاوية، 2020.

3. السلمان، مهند عبد الملك والبكر، أحمد بن بكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، الرياض، 2016.
4. العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، بحث منشور، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003.
5. الشمري، مايج شبيب والطائي، علي عمران حسين، تحليل عوامل انتقال أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة (1990-2011)، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 31، العراق، الكوفة، 2014.
6. المراهي، البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، وهران، 2016.
7. الوندائي، نشأت مجيد حسن، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 82، العراق، بغداد، 2010.
8. بعلي، ملاك ونابلي، أمنة، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر للمدة (2014-2018)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، قالمة، 2021.
9. بلقاسم، يلقياسي، التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، بحث منشور، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 2، العدد 28، 2013.
10. بهلول، لطيفة وحماد، أيمن والدهاش، أمال منصور، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (2010-2014)، بحث منشور، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد 2، الجزائر، العاصمة، 2019.
11. بوجانة، رضا حمزة وآخرون، محددات الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 2، الجزائر، 2018.
12. حسين، هبة عوض الله وعلي، نادية بشري ومحمد، هويدا محمد، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان، دراسة تطبيقية للمدة (1998-2018)، بحث منشور، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة الاختصاصات، العدد 31، الأردن، عمان، 2020.
13. خضير، منعم أحمد وعبد الله، محمد عبد الله، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق (2001-2016)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 43، العراق، تكريت، 2018.
14. عوض، إيمان أحمد ومهدي، حنان خضاري، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسط حجم الصادرات، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، بحث منشور، مجلة البحوث المالية، جامعة بور سعيد، المجلد 22، العدد 1، مصر، بور سعيد، 2021.

15. سويح، جمال وبن طيرش، عطاء الله، اختبار أثر سعر صرف الدينار على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، بحث منشور، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، مستغانم، 2020.
16. عزري، حميد، أثر النفقات العامة على التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، بسكرة، 2020.
17. داغر، محمود محمد محمود ومحمد، بلال قاسم، تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2015)، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 99، العراق، بغداد، 2019.
18. حميدة، حسيني ومحمد، شكوري سيدي، أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر، دراسة قياسية، بحث منشور، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، مستغانم، 2021.
19. راضي، حسن خلف وصال، وآخرون، تحميل وقياس العلاقة بين عرض النقود وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التركي، بحث منشور، مجلة دجلة، جامعة دجلة الجامعة، المجلد 2، العدد 1، العراق، بغداد، 2019.
20. علاوي، سيماء محسن، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، بغداد، 2016.
21. مجدي، نرمين، مفاهيم اقتصادية أساسية، الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 19، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2021.
22. مهدي، صباح رحيم وعبد الحسن أمل، أثر نافذة بيع العملة الأجنبية على سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2016)، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، العراق، المثنى، 2019.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Kaiser, M. and Kasim, M., (2009), Non-Linearity between Inflation Rate and GDP Growth in Malaysia", Economics Bulletin, Vol. 29 no.3 pp. 1555-1569.
2. Svirig, M. and Milos, J., (2017), Relationship between inflation and economic growth; comparative experience of Italy and Austria, Journal of Finance and Law, vol. 5, issue 2, 91-101.
3. Tai D. N., (2014), Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, (Working paper- February 2014), JEL classification: E31; E63; E65; O57.